مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تهويل الإرهاب وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

الدكتور خالد حساني

كلية الحقوق والعلوم السياسية / جامعة بجاية

المخلص

خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أنه هناك مفارقة واضحة وتناقضاً كبيراً بين درجة الاهتمام التي توليها القرارات الدولية لمسألة مكافحة الإرهاب، وبين درجة الحذر التي ينبغي أن تؤكد عليها تلك القرارات فيما يتعلق بضرورة احترام حكم القانون والحقوق الأساسية للأفراد. وتلك المفارقة تجسد ازدواجية المعايير المتبعة في مجال محاربة الإرهاب الدولي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الجزائرية، الإرهاب الدولي، القانون الدولي، تهويل الإرهاب، الاتفاقيات الدولية.

المقدمة

لقد عانت الجزائر من ويلات الإرهاب في عزلة عن المجتمع الدولي خلال عشرية كاملة، عزلة أصبح الخروج منها أمراً صعباً، بالإضافة إلى العراقيل القانونية والسياسية في مجال التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب،⁽¹⁾ وهذا بالنظر إلى أن العالم كان ينظر إلى الظاهرة الإرهابية على أنها ظاهرة داخلية تسبب مآسي إنسانية للشعوب التي تكون مسرحاً لها دون أن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.⁽²⁾

غير أن إدراك المجتمع الدولي لخطورة الإرهاب جاء متأخراً، حيث تسببت الأحداث التي شملت مترو باريس، الهجمات ضد السفارة الأمريكية في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا)، ثم أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، في تيقن المجتمع الدولي بأن الإرهاب يعد أخطر الجرائم الدولية التي يمكن أن تهز استقرار الدول وتهدد حياة الإنسان، بل تعد الجرائم الإرهابية في وقتنا الحالي من بين التحديات الجديدة التي تجابه السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، فإن ما يميز جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب هو خلو أغلب التشريعات، بل وحتى الاتفاقيات والقرارات الدولية المتبناة من وضع مفهوم للإرهاب الداخلي منه أو الدولي، حيث اقتصر على تعداد الأفعال المعتبرة بمثابة جرائم إرهابية إذا ارتكبت وفقاً لشروط معينة وفي ظروف محددة، ولعل ما يبرر هذا الموقف، هو عدم وجود اتفاق على هذا المفهوم بين الدول لاختلاف مصالحها السياسية والإستراتيجية، ومحاولة كل منها فرض موقفها على باقي الدول الأخرى بما يخدم مصالحها من جهة،⁽³⁾ ومن جهة أخرى التطور المستمر الذي يعرفه الإرهاب سواء من حيث الغايات أو الوسائل، حيث تم الانتقال من الإرهاب التقليدي إلى الإرهاب العصري الذي أصبح يضم عدة أنواع منها الإرهاب البيولوجي، الإرهاب النووي والإرهاب الإلكتروني.⁽⁴⁾

كما أن اهتمام المجتمع الدولي على المستويين الدولي والداخلي كان ينحصر فقط على تجريم الإرهاب الدولي، ولم يتم التركيز على موضوع تمويل الإرهاب ومكافحته عن طريق تدمير اقتصاد الجماعات الإرهابية، وتجريم من يساعدها ومصادرة وتجميد أموالها إلا حديثاً، لاسيما بعد دخول المعاهدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب حيز النفاذ، والتي ألزمت الدول الأطراف بتجريم تمويل الإرهاب وعمليات تبييض الأموال، إضافة إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم 1373 في 28 سبتمبر 2001 والذي ألزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتجريم تمويل الإرهاب وعمليات غسيل الأموال.⁽⁵⁾

هذا وتعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مكافحة الإرهاب بمختلف صورته، وذلك باعتراف جهوي ودولي،⁽⁶⁾ كما تعد السياسة الجزائرية من أنجح السياسات التي نجحت في محاربة الظاهرة الإرهابية بمختلف أشكالها وصورها، لذا فإن هذه المداخلة تحاول تحليل مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب وتحديد الإطار القانوني للإرهاب الدولي.

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

المحور الأول: الإرهاب الدولي من تجريمه إلى تجريم تمويله

قام المجتمع الدولي في البداية بتجريم الأعمال الإرهابية بمختلف أشكالها، غير أنه عمل فيما بعد على تجريم تمويل الأعمال الإرهابية بالنظر إلى خطورة هذه الظاهرة، لذلك سنحاول من خلال هذا المحور أن نبين أولاً المقصود بتعريف الإرهاب في ظل غياب اتفاق عالمي حول هذا المفهوم، ثم نبرز مفهوم تمويل الإرهاب على ضوء الاتفاقيات الدولية، القرارات الدولية والتشريعات الوطنية.

أولاً: إشكالية الاتفاق العالمي حول تعريف الإرهاب الدولي

ظهر مصطلح الإرهاب الدولي لأول مرة خلال مناقشات المؤتمر الأول لتوحيد قانون العقوبات الذي عقد في مدينة وارسو في بولندا عام 1930م، وبدأ تناول أحكام مواجهة الإرهاب بواسطة التشريعات القانونية بعد حادثة اغتيال ملك يوغسلافيا في مرسيلا (فرنسا) في 9 أكتوبر 1934م،⁽⁷⁾ حيث بادرت الحكومة الفرنسية بالدعوة إلى عقد اتفاقيتين دوليتين تتعلقان بالإرهاب، تم التوقيع عليهما في جنيف في 16 نوفمبر 1927م، تتعلق الاتفاقية الأولى، بمنع وقمع الإرهاب دولياً. وتتعلق الثانية بإنشاء محكمة دولية لمحاكمة من يرتكب الأعمال الإرهابية من الأفراد، ولم تدخل الاتفاقيتان حيز التنفيذ لعدم التصديق عليهما، ورغم ذلك كان لهاتين الاتفاقيتين أثر مهم في ترسخ قاعدة تجريم الأعمال الإرهابية دولياً.⁽⁸⁾

لقي موضوع الإرهاب الدولي اهتماماً دولياً منذ عام 1937، حيث تبنت عصبة الأمم اتفاقية للوقاية من الإرهاب، وقد عرفت هذه الاتفاقية أعمال الإرهاب بأنها «الأفعال الإجرامية الموجهة ضد دولة من الدول والتي من شأنها بحكم طبيعتها أو هدفها إثارة الرعب في نفوس شخصيات معينة أو جماعات من الأشخاص أو في نفوس العامة»، كما صدر منذ العام 1963 عن الأمم المتحدة عدة اتفاقيات دولية تتناول مجموعة من الأفعال التي يدينها المجتمع الدولي باعتبارها إرهاباً، وذلك نتيجة لصعوبة الوصول إلى مفهوم لتعريف عام للإرهاب، وهذا يتطلب من الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات تجريم الأنشطة المعنية فيها؛⁽⁹⁾ ومن هذه الاتفاقيات نذكر:

- الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات لعام 1963، والمعروفة باتفاقية طوكيو؛⁽¹⁰⁾
- اتفاقية لاهاي لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات⁽¹¹⁾ لعام 1970؛
- اتفاقية مونتريال لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني لعام 1971؛⁽¹²⁾
- اتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون لعام 1973؛⁽¹³⁾
- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام 1979؛⁽¹⁴⁾
- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام 1980؛⁽¹⁵⁾
- البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي لعام 1988، المعروف ببروتوكول مونتريال الخاص بالمطارات؛⁽¹⁶⁾
- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية لعام 1988؛⁽¹⁷⁾
- بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري لعام 1988؛⁽¹⁸⁾
- اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها لعام 1991؛⁽¹⁹⁾
- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام 1997؛⁽²⁰⁾
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999؛⁽²¹⁾
- الاتفاقية الدولية للقضاء على الإرهاب النووي لعام 2005.⁽²²⁾

وقد تناولت هذه الاتفاقيات الدولية ظاهرة الإرهاب من مختلف جوانبها، إلا أنها تطرقت إلى مفهوم الإرهاب بطريقة تتلاءم مع موضوع كل منها، ومن ثم لا يمكن -من خلال هذه الاتفاقيات الدولية- استخلاص تعريف عالمي موحد للإرهاب.

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

كما تم بذل العديد من الجهود على المستوى الإقليمي بغية إبرام اتفاقيات خاصة بمحاربة الإرهاب في إطار المنظمات الإقليمية، من ذلك الاتفاقية الأوربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في ستراسبورغ بتاريخ 27 يناير 1977، والتي أقرتها لجنة وزراء مجلس أوروبا عام 1976، وتم تعديلها سنة 2001، غير أنها لم تضع تعريفا للإرهاب وإنما اقتصر على وضع لائحة للجرائم التي تعتبرها إرهابية ولا تدخل ضمن الجرائم السياسية، حيث تشمل بموجب المادة الأولى من الاتفاقية الأفعال المنصوص عليها في اتفاقية لاهاي لعام 1970 بشأن قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، وفي اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة ضد الطيران المدني؛ الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الأشخاص المحميين دوليا بمن فيهم أعضاء البعثات الدبلوماسية؛ جرائم اختطاف واحتجاز الرهائن؛ الجرائم التي تتضمن استخدام المتفجرات والقنابل والأسلحة الآلية والطرود المملغمة ومحاولة ارتكاب أي من الجرائم السابقة أو المساهمة فيها.⁽²³⁾

إضافة إلى ذلك، فقد تم إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في القاهرة بتاريخ 22 نيسان/ أبريل 1998، وقد تضمنت هذه الاتفاقية ديباجة وأربعة أبواب رئيسية تتضمن (42) مادة تمثل مجمل مواد الاتفاقية، كما عرفت هذه الاتفاقية الإرهاب بأنه «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر».⁽²⁴⁾

كما أبرمت عدة اتفاقيات إقليمية لا تقل أهمية مثل اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن مكافحة الإرهاب لعام 1999،⁽²⁵⁾ والاتفاقية الإقليمية لدول رابطة جنوب آسيا لمكافحة الإرهاب لسنة 1998 والاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالعاصمة الجزائرية.⁽²⁶⁾

لقد عرفت وزارة الخارجية الأمريكية الإرهاب على أنه «العنف المتعمد الذي تقوم به جماعات غير حكومية أو عملاء سريون بدافع سياسي ضد أهداف غير مقاتلة، ويهدف عادة إلى التأثير في الجمهور والرأي العام»، بينما عرفت الجمعية العامة للإرهاب

بأنه «أفعال إجرامية ضد دولة من الدول من شأنها إثارة الرعب في نفوس شخصيات أو جماعات من الأشخاص أو في نفوس العامة لأغراض سياسية وغير مبررة تحت أي ظروف ومهما كانت طبيعة الاعتبارات الدافعة لهذه الأفعال».⁽²⁷⁾

هذا وتتلخص أركان الجريمة الإرهابية فيما يلي:

- **الركن المادي:** ويتمثل في الفعل المرتبط بالعنف بهدف التخويف مثل تدمير المنشآت وتفجير الجسور وتسميم المياه والخطف والعمليات الانتحارية بالأحزمة الناسفة وذلك للحصول على مغنم مادية أو فرض معتقد سياسي أو تغيير نظام الحكم.
- **الركن المعنوي:** ويتمثل في إشاعة الرهبة وتوفير القصد لدى القائم بالفعل الإرهابي لإحداث ذلك، ولا تهم حينذاك أية مقاصد أخرى، أكانت مغنم مادية أم غير ذلك.
- **الركن الدولي:** ويتمثل في ضرورة أن تكون أفعال الإرهاب قد تمت بناء على خطة مرسومة من قبل دولة ضد أخرى، أي أن مرتكب العمل الإرهابي ينفذه لحساب دولة معينة⁽²⁸⁾ أو باسمها سواء يحمل جنسيتها أم لا.

ثانياً: الاتفاق العالمي على تجريم تمويل الإرهاب

لم يظهر مصطلح تمويل الإرهاب في القوانين الدولية أو التشريعات الوطنية إلا حديثاً، حيث انصبت الجهود الدولية، الإقليمية والوطنية على تجريم ومكافحة الإرهاب، لكن بدأ المجتمع الدولي توجهه لمحاربة تمويل الإرهاب بشكل واضح بعد صدور الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب عام 1999، ثم الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن عقب أحداث 11 سبتمبر 2001.

هذا وعلى الرغم من صدور 12 اتفاقية تتعلق بمحاربة الإرهاب منذ عام 1963، إلا أن أياً منها لم تتناول موضوع تمويل الإرهاب، باستثناء اتفاقية قمع تمويل الإرهاب التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1999/12/9، والتي عرفت تمويل الإرهاب في المادة الثانية منها بأنه يشمل «أي شيء له قيمة مادية أو معنوية منقول كان أم عقار

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

أو وثائق قانونية أو أدوات بأي شكل كانت، وكذلك المساعدات الالكترونية والرقمية وعمليات الائتمان المصرفية وشيكات المسافرين والشيكات البنكية والحوالات البريدية والأسهم والسندات والحوالات وخطابات الاعتماد».⁽²⁹⁾

وبالمقابل لم تضع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام 1998 تعريفا لتمويل الإرهاب بالرغم من أنها ألزمت الدول المتعاقدة بالتعهد بعدم تنظيم أو تمويل أو ارتكاب الأعمال الإرهابية أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، والعمل، طبقا للقوانين والإجراءات الداخلية لكل منها -الدول المتعاقدة- على منح ومكافحة الجرائم الإرهابية باتخاذ تدابير خاصة للحيلولة دون وقوع الجريمة الإرهابية من خلال الامتناع والحيلولة دون اتخاذ أراضي الدول المتعاقدة مسرحا لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها، ومن خلال التعاون والتنسيق بين الدول المتعاقدة وتطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل المواد المستخدمة في العمليات الإرهابية ومراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها من دولة لأخرى إلا لأغراض مشروعة، والعمل على تطوير وتعزيز الأنظمة الخاصة بالمراقبة وتأمين الحدود بالإضافة إلى العمل على تعزيز الحماية والأمن للشخصيات والبعثات الدبلوماسية والقنصلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لديها.⁽³⁰⁾

كما ألزمت الاتفاقية الدول المتعاقدة بالتعاون في مجال مكافحة الظاهرة الإرهابية باتخاذ تدابير معينة تتلخص بالعمل على القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفقا للقانون الوطني أو تسليمهم وفقا لأحكام هذه الاتفاقية أو الاتفاقيات الثنائية، بالإضافة إلى تأمين الحماية الفعالة للعاملين في ميدان العدالة الجنائية ومصادر المعلومات والشهود، مع إيجاد ضمانات وحوافز مناسبة للتشجيع على الإبلاغ عن الأعمال الإرهابية.⁽³¹⁾

بينما خصصت المادة الرابعة ثلاث مجالات مهمة تتعهد الدول المتعاقدة بموجبها على العمل والتعاون لمنع ومكافحة الإرهاب، حيث تتعهد الدول المتعاقدة بتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها حول الأنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وكل ما يتعلق بها من قيادة وعناصر ومراكز تدريب ومصادر تمويل وتسليح ووسائل الاتصال والدعاية وتنقلات قيادتها وعناصرها؛ وأية بيانات من شأنها القبض على المتهمين بارتكاب جرائم

إرهابية، علاوة على ضرورة تعزيز التعاون فيما بينها في مجال إجراءات التحري والقبض على الهاربين من المتهمين أو المحكوم عليهم بجرائم إرهابية وفقا لقوانين وأنظمة كل دولة، كما يجب أن تتعاون الدول المتعاقدة في مجال -تبادل الخبرات- على إجراء وتبادل الدراسات والبحوث وما لديها من خبرات في هذا المجال وفي توفير المساعدات الفنية لإعداد برامج أو عقد دورات تدريبية مشتركة للعاملين في مجال مكافحة الإرهاب.⁽³²⁾

كما أن قرار مجلس الأمن رقم 1373 (2001) الذي صدر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بتاريخ 28 سبتمبر 2001 عقب أحداث 11 سبتمبر، حيث أُلزم باتخاذ تدابير لمنع تمويل الإرهاب، غير أنه لم يحدد المقصود بتمويل الإرهاب.⁽³³⁾

أما قانون حماية محاربة الإرهاب الأمريكي الذي صدر في 20 أكتوبر 2002، بعد إقراره من طرف الكونغرس، حيث اعتبر هذا القانون ممول الإرهاب عضوا في الجماعة الإرهابية، بينما عرف الممول بأنه من يقدم للجماعة الإرهابية الدعم المادي، أو الملاذ والمأوى، ووسائل النقل والاتصال ونقل الأموال، وتقديم الوثائق المزيفة أو الهويات وجوازات السفر والسلاح بما فيه الجرثومي أو البيولوجي أو الكيماوي أو الإشعاعي والمتفجرات أو يوفر لهم التدريب.⁽³⁴⁾

ومن جانبه عرف المشرع الجزائري تمويل الإرهاب بموجب المادة الثالثة من القانون رقم 01 /05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 بأنه «تعتبر جريمة تمويل الإرهاب، في مفهوم هذا القانون، كل فعل يقوم به كل شخص بأية وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبإرادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية باستخدامها كليا أو جزئيا، من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية، المنصوص والمعاقب عليها في المواد من 87 مكرر إلى 87 مكرر 10 من قانون العقوبات».⁽³⁵⁾

قصارى القول، يمكن تعريف تمويل الإرهاب على أنه بذل المال أو ما يقوم مقامه من إمكانات أو موارد أو جهود أو المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في توفير الأموال النقدية أو العينية، سواء بالعطاء والتبرع أو الجمع بطريقة مشروعة أو غير مشروعة أو تغطية أو تسهيل أو تمويل أو استثمار أو نقل أو تحويل أو توصيل هذه الأموال بهدف

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

تمويل إرهابيين أو منظمات أو عمليات إرهابية، مع الإشارة إلى أنه توجد ثلاث مراحل لتمويل الإرهاب هي الجمع والتحصيل، النقل والتحويل، ثم الحفظ والتخزين يضاف إليها المرحلة الأهم وهي مرحلة الإنفاق.⁽³⁶⁾

المحور الثاني: مصادر تمويل الإرهاب الدولي

تتعدد المصادر التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية لتمويل عملياتها الإرهابية، وذلك إما عن طريق ارتكاب جريمة تبييض الأموال ومختلف صور الجريمة المنظمة، أو من خلال خطف واحتجاز الرهائن، ثم طلب التفاوض مع الدول للحصول على فدية مقابل تحرير الرهائن المختطفين، وكلما تنوعت مصادر التمويل، اشتدت خطورة الإرهاب الدولي.

أولاً: جريمة تبييض الأموال

يمكن تعريف جريمة تبييض الأموال بأنها تحويل أو توظيف الأموال المستمدة من أنشطة غير مشروعة في أصول مالية، لكي تبدو كما لو كانت مستمدة من مصادر مشروعة. وبذلك يتم التحريك المادي للمال وتحويله وإيداعه في البنوك الأجنبية تحت حسابات رقمية بأسماء وهمية، وكذلك تحويل أموال الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة أو غيرها من السلع والخدمات غير المشروعة، وتوظيفها في نشاطات مشروعة، لإخفاء الأنشطة غير المشروعة المستمدة منها، لإظهارها بمظهر أصول منظمات العمل المشروع.⁽³⁷⁾

تسبب جريمة تبييض الأموال أثارا سلبية عديدة على الاقتصاد الوطني، فهي تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، وانخفاض قيمة بعض العملات الوطنية، وانخفاض حجم الأموال المدخرة وارتفاع التضخم. كما يترتب عنها آثار وخيمة على الحياة الاجتماعية، كزيادة البطالة وارتفاع معدل الجريمة وتدني مستوى المعيشة، واستغلال الأيدي العاملة في الدول الفقيرة، وتولي بعض الأشخاص لمراكز قيادية بالرغم من عدم كفاءتهم، إلى جانب أنها كثيرا ما تؤدي إلى نشوب العديد من النزاعات الداخلية العرقية بسبب فساد النظام السياسي لهذه الدول.⁽³⁸⁾

وإذا كان المقام هنا لا يتسع لاستعراض الجهود الدولية لمكافحة جريمة غسيل الأموال والتي اقتصرت في الآونة الأخيرة بتمويل الجماعات الإرهابية، فإن الجدير بالإشارة انعقاد الإرادة الدولية في بداية هذه الألفية الثالثة على إبرام اتفاقيتين هامتين هما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بموجب القرار رقم 58/04 المؤرخ في 2003/10/31 حيث تعد أول وثيقة شاملة لمكافحة الفساد.

وقد أفرزت الاتفاقيتان مواد عديدة أفاضت من خلالها في بيان أحكام وتدابير منع تبييض الأموال وتجريم كافة صور هذا التبييض، وكذلك أحكام التعاون الدولي في هذا النطاق بوسائله المختلفة والمؤدية على وجه الخصوص إلى تجميد العائدات الإجرامية والحجز عليها ومصادرتها، وتقديم أكبر قدر من العون والمساعدة في مجال استرداد هذه العائدات الذي اعتبرته المادة 51 من اتفاقية مكافحة الفساد مبدأ أساسيا من مبادئ هذا التعاون.⁽³⁹⁾

لقد قام المشرع الجزائري بسن قانون خاص بمكافحة تبييض الأموال وهو القانون رقم 05/01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.⁽⁴⁰⁾

ثانيا: الجريمة المنظمة كمصدر لتمويل الإرهاب

مهدت جهود الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، من خلال مؤتمرات منع الجريمة ومعاملة المجرمين، الطريق أمام العديد من الدول الأعضاء في الجماعة الدولية لتبني اتفاقية دولية تهدف إلى تفعيل إجراءات منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها، هذه الجهود تكلفت بالاتفاق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي تم التوقيع عليها خلال المؤتمر الذي عقد في مدينة باليرمو الإيطالية في الفترة الممتدة ما بين 12 إلى 15 ديسمبر 2000⁽⁴¹⁾، وقد صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 55 /02 المؤرخ في 05 فيفري 2002. بينت المادة الثالثة من الاتفاقية مجال انطباقها، إذ نصت على أنه «تنطبق هذه الاتفاقية باستثناء ما تنص عليه خلافا على ذلك على منع الجرائم التالية والتحري عنها وملاحقة مرتكبيها»:

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

1. الجرائم المقررة بمقتضى المواد 5، 6، 7، 9 و 23 من هذه الاتفاقية.
 2. الجريمة الخطيرة حسب التعريف الوارد في المادة 2 من هذه الاتفاقية، حيثما يكون الجرم ذا طابع عبر وطني وتضلع فيه جماعة إجرامية منظمة».
- من خلال نص المادة أعلاه يتبين أن طائفة الجرائم التي تشملها الاتفاقية تندرج تحت إحدى الفئتين :

الفئة الأولى: وتتمثل هذه الفئة في الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية على سبيل الحصر وتشمل:⁽⁴²⁾

- تجريم المشاركة في جماعات إجرامية منظمة، وذلك في إشارة من الاتفاقية إلى طائفة من الجرائم المنظمة التي يعد أخطرها على الإطلاق الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تتعدى حدود الدولة تخطيطاً أو تنفيذاً أو تأثيراً (م 5).
- تجريم غسل العائدات الإجرامية (م 6)، مع ضرورة اتخاذ كافة التدابير الرامية إلى مكافحة غسل الأموال (م 7)، أو المصادرة والضبط (م 12)، أو التعاون الدولي لأغراض المصادرة (م 13) أو بالنسبة إلى التصرف في العائدات الإجرامية والممتلكات المصادرة (م 14)، كما جرمت المادة التاسعة من الاتفاقية جرائم الفساد، داعية إلى ضرورة اتخاذ تدابير ترمي إلى مكافحته، وهو الأمر الذي انبثق عنه تبني اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام 2003.⁽⁴³⁾

الفئة الثانية: وهي مجموعة الجرائم التي أحالت الاتفاقية إلى قوانين العقوبات بالدول الأطراف في الاتفاقية لتحديدها، والتي اكتفت الاتفاقية بشأنها بإطلاق وصف الجريمة الخطيرة عليها، وقد عرفتها الفقرة ب من المادة 2 بأنها: «سلوك يمثل جرماً يعاقب عليه بالحرمان من الحرية لمدة قصوى لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد»، واشترطت بالنسبة إليه توافر شرطين، وذلك حسبما ورد في نص المادة 3 فقرة 1 بند:

1. أن يكون الجرم ذا طابع عبر وطني.
2. أن تضطلع فيه جماعة إجرامية منظمة.

غير أن ما يلاحظ بالنسبة لهذه الفئة من الجرائم يكمن في أن مجرد النص على تجريم أحد أشكال السلوك في أي من قوانين العقوبات للدول الأطراف في الاتفاقية إنما يعتبر من قبيل الجرائم التي تنطبق بشأنها أحكام هذه الاتفاقية، لاسيما أن الاتفاقية ترمي وفق ما جاء في مادتها الأولى إلى منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.⁽⁴⁴⁾

وفي السياق ذاته، يلاحظ أن الاتفاقية أوردت قيدين على تلك الأفعال المجرمة في أي من القوانين الداخلية للدول الأطراف في الاتفاقية حينما تبلغ عقوبتها الحد الأدنى المنصوص عليه وهو الحرمان من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات، يتمثل القيد الأول في تحديد النطاق المكاني للسلوك الإجرامي المعاقب عليه وذلك باشتراط الطابع عبر الوطني للجرم، وذلك أيّما كان ذلك النطاق المتعدي لحدود الدولة الواحدة سواء كان بالإعداد أو التخطيط أو التوجيه أو الإشراف على التنفيذ أو التنفيذ الفعلي وذلك حسبما نصت عليه المادة 3 الفقرة 2 بشأن الأحوال التي يكون فيها الجرم ذا طابع عبر وطني.⁽⁴⁵⁾

أما القيد الثاني فيتحدد من خلاله كيفية ارتكاب الفعل الإجرامي وهي صفة التنظيم التي تضيف على الجريمة تعبير الجريمة المنظمة وهو ما يستفاد من اشتراط اضطلاع جماعة إجرامية منظمة بتلك الجريمة، وإذا ما تخلف أحد هاذين الشرطين لا نكون بصدد جريمة تنطبق عليها أحكام⁽⁴⁶⁾ تلك الاتفاقية، مع الإشارة إلى أنه توجد علاقة وطيدة بين الجريمة المنظمة والمنظمات الإجرامية الإرهابية، حيث تعتبر الأولى من بين المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب.

ثالثا: تمويل الإرهاب عن طريق اختطاف واحتجاز الرهائن ودفع الفدية

يشكل الاختطاف واحتجاز الرهائن أحد المصادر التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية خصوصا في منطقة الساحل والصحراء، نظرا لما تدره عليها من موارد مالية بفضل الفدية التي تحصل عليها لقاء إطلاق سراح الرهائن، علاوة عن الدعاية التي توفرها لها.⁽⁴⁷⁾

وقد اقترحت الجزائر على مجلس الأمن تجريم فعل دفع الفدية لتحرير الرهائن باعتباره أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب عن طريق التزام الدول ميدانيا وبشكل

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

فعلي وميداني لقطع الطريق أمام الجماعات الإجرامية والمساهمة في تعزيز الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، وأنه بدل دفع الفدية يجب تمويل التنمية للمساهمة في تجفيف منابع الإرهاب في منطقة الساحل بشكل خاص.⁽⁴⁸⁾

وقد صادق مجلس الأمن في دورته 6247 على اللائحة رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009 التي تتضمن تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نزولا عند طلب الجزائر الذي تقدمت به في هذا الشأن ودافعت عنه باستماتة، وقامت بمساعي دبلوماسية كثيرة لدى الدول الأعضاء الدائمة العضوية بمجلس الأمن خاصة بعدما تبنى الاتحاد الإفريقي لائحة في هذا السياق لأنها متأكدة من أن دفع الفدية يعد أحد أشكال تمويل الإرهاب، وقد صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في نوفمبر 2012، على قرار تدعو فيه البلدان الأعضاء إلى عدم تمويل أو دعم النشاطات الإرهابية، معربة عن قلقها إزاء ارتفاع عدد قضايا الاختطاف التي تفضي إلى طلب فديات. وبشأن الجانب المالي للإرهاب طلب مجلس الأمن من خلال القرار 1904 من الدول الأعضاء⁽⁴⁹⁾ «عدم تمويل الإرهاب أو تشجيعه أو دعمه».

من جهة أخرى، أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الاختطافات، التي تفضي إلى طلب فديات أو تنازلات سياسية، داعية إلى ضرورة التصدي لهذا المشكل، كما أوصت الجمعية العامة لجنتها السادسة بإنشاء مجموعة عمل خلال الدورة الـ 68 للجمعية العامة المقررة في سبتمبر 2013 من أجل وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية العامة حول الإرهاب الدولي.⁽⁵⁰⁾

المحور الثالث: التعاون الدولي في محاربة تمويل الإرهاب

تشكل مكافحة جريمة تمويل الإرهاب أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في إطار تنفيذ الإستراتيجية الدولية لمحاربة الإرهاب الدولي بمختلف صورته، وذلك لأن التمويل هو العمل الأساسي لنجاح العمليات الإرهابية وتحقيق أهدافها، لذلك تكاثفت جهود الدول والمنظمات الدولية من أجل تجفيف منابع تمويل المنظمات الإرهابية، وذلك عن طريق وضع آليات تحد من وصول الأموال إلى الإرهابيين. وذلك على الصعيد الدولي (أولا)، أو على الصعيد الإقليمي (ثانيا).

أولا : الجهود الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب

أولى المجتمع الدولي أهمية كبيرة لمحاربة ظاهرة تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه، إذ تتجسد هذه الجهود الدولية في إبرام الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وكذلك قرار مجلس الأمن رقم 1373 المتعلق بمكافحة تمويل الإرهاب.

1. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب

تكللت الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب بموجب قرار الجمعية العامة رقم 109 / 54 المؤرخ في 9 كانون الأول / ديسمبر 1999، ودخلت حيز النفاذ في 10 نيسان / أبريل 2002، حيث حددت هذه الاتفاقية المفاهيم ذات العلاقة بتمويل الإرهاب وأساليب التمويل والإجراءات المطلوبة دوليا ووطنيا لمنع وتجريم تمويل الإرهاب،⁽⁵¹⁾ بينما أعطت في مادتها الأولى مفهوما واسعا للأموال، إذ تشمل « ... أي نوع من الأموال المادية أو غير المادية المنقولة أو غير المنقولة التي تحصل عليها بأي وسيلة كانت والوثائق أو الصكوك القانونية أيا كان شكلها بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الائتمانات المصرفية وشيكات السفر والشيكات المصرفية والحوالات والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد».⁽⁵²⁾

كما أن هذه الاتفاقية لم تشترط أن تستعمل هذه الأموال فعليا في ارتكاب الجريمة، فيكفي لقيام جريمة تمويل الإرهاب تقديم الأموال وجمعها بنية استخدامها في العمليات الإرهابية سواء استخدمت هذه الأموال أو لم تستخدم وهي بذلك اعتبرت جريمة شكلية.⁽⁵³⁾

اعتبرت المادة الثانية من هذه الاتفاقية مرتكبا جريمة تمويل الإرهاب كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع بتقديم وجمع أموال بنية استخدامها كليا أو جزئيا للقيام بعمليات إرهابية. كما اشترطت توفر الركن المعنوي المتمثل في الإرادة مع العلم بأن الأموال تستخدم كليا أو جزئيا في ارتكاب هذه العمليات.⁽⁵⁴⁾

كما تضمنت الاتفاقية عدة نصوص خاصة بالتعاون الدولي في مجال المساعدات القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، وتبادل المعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب. من

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

خلال المواد (12-19)، حيث أوصت المادة 12 من هذه الاتفاقية الدول الأطراف فيها على تبادل المساعدة القانونية فيما يتعلق بأي تحقيقات أو إجراءات جنائية أو إجراءات تسليم المجرمين تتصل بالجرائم المبينة في المادة 2 بما في ذلك تبادل الأدلة المتصلة بهذه الإجراءات، ولا يجوز للدول الأطراف التذرع بسرية المعاملات المصرفية لرفض طلب الحصول على المساعدة القانونية. وأنه ينبغي على البنوك التبليغ عن العمليات التي يشتهب في أنها تنطوي على تمويل الإرهاب كالعمليات المشبوهة أو غير العادية، أو التي ليس لها مبرر اقتصادي، وكذلك رفض الحسابات المجهولة.⁽⁵⁵⁾

2. قرار مجلس الأمن رقم 1373 (2001)

تعد أحداث 11 أيلول 2001 منعطفا هاما في مسيرة الأمم المتحدة،⁽⁵⁶⁾ ونقطة تحول بارزة في مجال مكافحة جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بوجه خاص، إذ عكست هذه الأحداث خطورة الإرهاب والجريمة المنظمة على السلم والأمن الدوليين، وقد عكس ذلك التحول القرار رقم 1373 الصادر عن مجلس الأمن في 28 سبتمبر 2001 والذي اعتبر الإرهاب أحد العوامل التي تهدد السلم والأمن الدوليين والتي تجيز للمجلس اتخاذ التدابير المخولة له وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.⁽⁵⁷⁾

وقد طالب مجلس الأمن بموجب القرار 1373 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بضرورة سن التشريعات الوطنية اللازمة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب كمصادر لممارسة الجريمة المنظمة والإرهاب، مع ضرورة تقديم كل دولة من تلك الدول لتقرير مفصل عن الجهود الوطنية التي تبذل في هذا النطاق.⁽⁵⁸⁾

وفي السياق ذاته، فقد طالب مجلس الأمن الدول القيام بدون تأخير بتجميد الأموال أو أي أصول مالية لأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية، مع ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات وتزويد كل منها بأقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، إضافة إلى منع تحركات الجماعات الإرهابية عن طريق فرض ضوابط فعالة على الحدود وإصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر، وكذا ضرورة اتخاذ الدول للتدابير المناسبة طبقا للأحكام ذات الصلة من القوانين الوطنية والدولية.⁽⁵⁹⁾

كما أنشأ مجلس الأمن لجنة معنية بمراقبة مدى تطبيق الدول لمضمون القرار 1373 تسمى لجنة مكافحة الإرهاب التي تختص بمتابعة التقارير المقدمة من طرف الدول وإعطاء المشورة والدعم الفني للدول التي هي في حاجة إلى ذلك، تتكون هذه اللجنة من 15 عضواً يشكلون أعضاء مجلس الأمن، خمسة منهم دائمون، أما العشرة الآخرون غير دائمين، تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة سنتين، على أن نصف الأعضاء يتم تجديدهم كل سنة وهذا تطبيقاً للمادة 23 من الميثاق.⁽⁶⁰⁾

تضم لجنة محاربة الإرهاب مجموعة من الخبراء المستقلين، يتم تعيينهم من طرف الأمانة العامة للأمم المتحدة بناء على قائمة من اقتراح الدول الأعضاء، وتحت وصاية لجنة محاربة الإرهاب، شريطة أن يتمتع هؤلاء الخبراء بخبرة واسعة في مجال إعداد القوانين والتشريعات، المسائل المتعلقة بالهجرة وتسليم المجرمين، وكذا المسائل الخاصة بالأمن⁽⁶¹⁾ والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

غير أن لجنة محاربة الإرهاب لا تشكل لجنة لتوقيع الجزاءات، أو متابعة الأشخاص والتنظيمات المضطلة في الأعمال الإرهابية، وإنما تشكيلتها وهدفها هو دراسة التقارير المقدمة إليها من طرف الدول الأعضاء، ومن أجل مساعدة اللجنة على ممارسة عملها، اتخذ مجلس الأمن عام 2004 القرار 1535، الذي دعا فيه إلى إنشاء مديرية تنفيذية لمكافحة الإرهاب ورصد تنفيذ القرار 1373، وتسهيل تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء، كما قام المجلس أيضاً باتخاذ القرار 1566 الذي دعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات ضد الجماعات والمنظمات الضالعة في أنشطة إرهابية، والتي لم يكن يسري عليها استعراض اللجنة المنشأة بموجب القرار 1267، وأنشأ القرار 1566 الفريق العامل المنشأ بموجب القرار 1566 الذي يضم جميع أعضاء المجلس أيضاً لكي يوصي بتدابير عملية تتخذ ضد هؤلاء الأفراد و هذه الجماعات، ولكي يحث إمكانية إنشاء صندوق تعويضات لضحايا الإرهاب.⁽⁶²⁾

ثانياً: الجهود الإقليمية لمكافحة تمويل الإرهاب

أدى تزايد ظاهرة تمويل الأنشطة الإرهابية إلى وجوب التعاون الإقليمي لمكافحةها، وقد تم إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا وذلك بغية مكافحة جريمة تمويل الإرهاب.

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

1. نشأة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

يعتبر إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استجابة إقليمية من طرف الدول الأعضاء المؤسسين لها، لضرورة نشر وتطبيق المعايير الدولية الرامية لمكافحة تمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على اعتبار أن هذه المخاطر لا يمكن معالجتها والتصدي لها بطريقة فعالة إلا من خلال التعاون بين دول المنطقة.⁽⁶³⁾

هذا، وتعد المجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية وقد تم تأسيسها بالاتفاق بين أعضائها، وهي لا تنبثق عن معاهدة دولية كما أنها مستقلة عن أية هيئة أو مؤسسة دولية أخرى، وهي تضطلع بنفسها بتحديد عملها ونظمها وإجراءاتها على أن تتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى لتحقيق أهدافها.⁽⁶⁴⁾

2. أهداف مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

تضمنت مذكرة التفاهم، التي تم بموجبها إنشاء المجموعة، ستة أهداف على المجموعة أن تعمل على تحقيقها وهي:⁽⁶⁵⁾

- تنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي حول مكافحة غسل الأموال؛
- تنفيذ التوصيات الخاصة لمجموعة العمل المالي حول مكافحة تمويل الإرهاب؛
- تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وقرارات مجلس الأمن المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- التعاون بين الدول الأعضاء لتعزيز الالتزام بهذه المعايير والإجراءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعمل مع المؤسسات الدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بهذه المعايير والإجراءات في جميع أنحاء العالم؛
- العمل على تحديد الموضوعات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية لتحديد وتبادل الخبرات حول هذه القضايا وتطوير الحلول الإقليمية لمعالجتها؛

- اتخاذ ترتيبات فعالة في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطريقة فعالة طبقا للقيم الثقافية الخاصة بالدول الأعضاء ونظمها القانونية.

المحور الرابع: إستراتيجية الجزائر في محاربة تمويل الإرهاب

تعتبر الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال محاربة الإرهاب بكل أشكاله وذلك بالنظر إلى الأزمة التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء بسبب هذه الظاهرة الإجرامية، مما دفعها إلى إصدار ترسانة هامة من القوانين بغية مكافحة الإرهاب، كما أولت الجزائر اهتماما كبيرا للتعاون الدولي على مختلف المستويات لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

أولا: الإستراتيجية المتخذة على المستوى الوطني

عانت الجزائر فراغا قانونيا كبيرا فيما يتعلق بمحاربة الظاهرة الإرهابية، غير أن الأحداث المأساوية التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينيات دفعت بالمشروع الجزائري إلى إتباع إستراتيجية وطنية محددة المعالم للقضاء على الظاهرة الإرهابية بمختلف أشكالها، حيث يمكن تقسيم هذه الإستراتيجية إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى؛ تبنى من خلالها المشروع الجزائري آليات تشريعية استثنائية ومختلفة لمواجهة الإرهاب، حيث تم الإعلان عن حالة الحصار في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91 / 196 بتاريخ 4 جوان 1991، وذلك بهدف الحفاظ على الأمن وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية، وقد استمرت هذه الحالة إلى غاية صدور القانون 91 / 23 المؤرخ في 06 ديسمبر 1991 المتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في حماية الأمن العمومي في الحالات الاستثنائية.⁽⁶⁶⁾

كما قام المشروع الجزائري بإعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92 / 44 المؤرخ في 09 فيفري 1992، وذلك بهدف استتباب النظام العام وتعزيز أمن الأشخاص والحفاظ على الممتلكات، وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية (المادة الثانية)، لكن المشروع الجزائري قام بإلغاء حالة الطوارئ بتاريخ 23 فيفري 2011.⁽⁶⁷⁾

هذا، وقد أصدر المشروع الجزائري أيضا تشريعات زجرية وردعية لمواجهة الظاهرة الإرهابية كانت بدايتها إصدار المرسوم التشريعي رقم 92 / 03 المؤرخ في 30

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

سبتمبر 1992 والمتعلق بمكافحة الإرهاب والتخريب،⁽⁶⁸⁾ حيث يعتبر أول تشريع جزائري يحاول تحديد مفهوم الجريمة الإرهابية ويجرمها، كما تضمن 42 مادة موزعة على أربع فصول، وقد جاء في المادة الأولى منه أنه «يعتبر عملا تخريبيا أو إرهابيا كل مخالفة تستهدف أمن الدولة والسلامة الترابية، واستقرار المؤسسات وسيورها العادي عن طريق أي عمل غرضه الآتي»:

- بث الرعب في أوساط السكان وخلق جو من انعدام الأمن من خلال الاعتداء على حياة وسلامة الأشخاص؛
- عرقلة حركة المرور أو حرية التنقل في الطرق والساحات العامة؛
- الاعتداء على المحيط وعلى وسائل المواصلات والتنقل والممتلكات الحكومية والخاصة والاستحواذ عليها واحتلالها دون مسوغ قانوني، وتدليس القبور أو الاعتداء على رموز الجمهورية؛
- عرقلة عمل السلطات العمومية أو حرية ممارسة العبادة والحريات العامة وسير المؤسسات المساعدة للمرفق العام؛
- عرقلة سير المؤسسات العمومية والاعتداء على حياة أعوانها أو ممتلكاتها أو «عرقلة تطبيق القوانين والتنظيمات»؛ إلا أن ما يمكن ملاحظته حول هذه المادة هو تعداد المشرع الجزائري للأفعال التي تشكل جرائم إرهابية دون أن يضع أي تحديد دقيق لمفهوم الإرهاب.

غير أن المشرع الجزائري قام بتعديل المرسوم التشريعي رقم 92/03 فيما بعد؛ وذلك بموجب المرسوم رقم 05 /93 المؤرخ في 19 أفريل 1993، حيث قام المشرع بتوسيع نطاق التجريم ليشمل كل من يشجع أو يمول الأعمال الإرهابية بأية وسيلة كانت، ليتضمن بذلك هذا المرسوم أول إشارة إلى جريمة تمويل الإرهاب.⁽⁶⁹⁾

كما قام المشرع الجزائري بإعادة صياغة النصوص المتعلقة بجرائم الإرهاب أو التخريب في قانون العقوبات، وذلك من خلال القسم الرابع مكرر تحت عنوان (الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية)، المواد من 87 مكرر إلى غاية المادة 87 مكرر 10، وهذا إثر التعديل الذي لحق قانون العقوبات بموجب الأمر رقم 59 / 11 المؤرخ في 25 فبراير 1995.⁽⁷⁰⁾

لذلك تعتبر المادة 87 مكرر الإطار القانوني لتجريم ظاهرة الإرهاب والتخريب في الجزائر؛ وذلك بنصها على أنه (يعتبر فعلا إرهابيا أو تخريبيا في مفهوم هذا الأمر، كل فعل يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي)، بينما تضمنت المواد الأخرى العقوبات المقررة لمرتكبي جرائم الإرهاب والتخريب؛ غير أن المشرع الجزائري أبقى على نفس الأفعال التي عددها المرسوم 92/03، والتي كيفها على أنها أعمال إرهابية وتخريبية دون أن يعطي تعريفا دقيقا لجريمة الإرهاب.

كما قام المشرع الجزائري بتعديل قانون الإجراءات الجزائية بغية توسيع سلطات الشرطة القضائية في مجال مكافحة الجرائم الإرهابية، حيث مدد اختصاصهم إلى كامل الإقليم الوطني فيما يخص بحث ومعاينة جرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وجرائم تبييض الأموال والإرهاب، مع ضرورة إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك في جميع الحالات (المادة 16 من قانون الإجراءات الجزائية)، زيادة على السلطات الواسعة المخولة لهم فيما يتعلق بتفتيش المساكن،⁽⁷¹⁾ طبقا للمادة 45.

وفي السياق ذاته، فقد وسَّع المشرع الجزائري من الاختصاصات المخولة لقاضي التحقيق، حيث أجاز تمديد الاختصاص المحلي لقاضي التحقيق إلى دائرة اختصاص المحاكم الأخرى، عن طريق التنظيم في جرائم المخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات وجرائم تبييض الأموال والإرهاب والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف، وذلك طبقا للمادة 40 من قانون الإجراءات الجزائية⁽⁷²⁾، وكذلك سلطة قاضي التحقيق في تمديد مهلة الحبس المؤقت عندما يتعلق الأمر بجنايات موصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية، طبقا للمادة 125 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.⁽⁷³⁾

كما منح المشرع الجزائري بموجب المادة 2/249 من قانون الإجراءات الجزائية لمحكمة الجنايات بمختلف المجالس القضائية الموجودة بالتراب الوطني اختصاص الفصل في قضايا الجرائم الإرهابية والتخريبية وذلك بعد الإحالة إليها بموجب قرار نهائي من غرفة الاتهام،⁽⁷⁴⁾ علما أن هذا الاختصاص كان ينعقد للمجالس القضائية الثلاث الموجودة في كل من الجزائر، قسنطينة ووهران.

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

أما المرحلة الثانية؛ فقد قام المشرع الجزائري من خلالها باللجوء إلى تبني تشريعات تشجيعية لمكافحة الإرهاب بسبب عجز مختلف القوانين الزجرية عن الحد من تزايد الجرائم الإرهابية، حيث قام المشرع في البداية بإصدار قانون الرحمة الصادر بموجب الأمر الرئاسي رقم 95 / 12 الصادر بتاريخ 25 فيفري 1995، ثم قانون الوثام المدني الصادر بموجب القانون رقم 89/03 المؤرخ في 13 جويلية 1999، وأخيرا ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الصادر بموجب الأمر رقم 06/01 بتاريخ 14 أوت 2005.

بينما تمثلت المرحلة الثالثة؛ في سن المشرع الجزائري قانونا خاصا بمكافحة تمويل الإرهاب وهو القانون رقم 05/01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما،⁽⁷⁵⁾ يتكون هذا القانون من 36 مادة مقسمة على 06 فصول يتضمن الفصل الأول (م 01 إلى 05) أحكاما عامة تتعلق بمفهوم جريمة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، حيث عرف المشرع الجزائري تمويل الإرهاب بموجب المادة الثالثة بأنه «تعتبر جريمة تمويل الإرهاب، في مفهوم هذا القانون، كل فعل يقوم به كل شخص بأية وسيلة كانت، مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع وبارادة الفاعل، من خلال تقديم أو جمع الأموال بنية استخدامها كليا أو جزئيا، من أجل ارتكاب الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية، المنصوص والمعاقب عليها في المواد من 87 مكرر إلى 87 مكرر 10 من قانون العقوبات».⁽⁷⁶⁾

بينما نص المشرع الجزائري في الفصل الثاني (م 06 إلى 14) من هذا القانون على الأحكام المتعلقة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. أما الفصل الثالث من هذا القانون فقد خصص لاستكشاف هذه الجرائم (م 15 إلى 24)، ليضع الفصل الرابع الأحكام الخاصة بالتعاون الدولي لمحاربة هذه الطائفة من الجرائم (م 24 إلى 30)، بينما تم النص على العفويات المقررة على مرتكبي جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في الفصل الخامس (م 31 إلى 34)، ليختم هذا القانون بفصل سادس خصص للأحكام الختامية المتعلقة به (م 35 و 36).

ثانيا: الإستراتيجية المتخذة على المستوى الدولي

عملت الجزائر على وضع إستراتيجية دولية تهدف إلى تحسيس شركائها بضرورة التعاون من أجل ضمان الفعالية المطلوبة والعمل على إنجاح الإستراتيجية الدولية

لمكافحة الإرهاب العابر للأوطان عن طريق السعي لاستصدار قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن لاسيما أن هذا الأخير قد أكد أن الأمم المتحدة تبقى هي الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى الاستعمال الملائم للوسائل القانونية لمتابعة مرتكبي الجرائم الإرهابية ومن يقف وراءهم وتجفيف مصادر تمويلها والقضاء على شبكات دعمها اللوجستكية وقنوات الدعاية المروجة والممجدة لها، وقد أخذت الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بعدين أساسيين، بعد إقليمي كمرحلة أولى، وبعد عالمي كمرحلة ثانية.

1. البعد الإقليمي للإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

تعد الجزائر من بين الدول التي دعت إلى ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله، حيث نجحت في دفع الدول العربية إلى تبني الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب حيث تم إبرام هذه الاتفاقية في القاهرة بتاريخ 22 نيسان/أبريل 1998، وقد جاء في ديباجتها أن الدول العربية الموقعة قد اتفقت على عقد هذه الاتفاقية منطلقاً في هذا من رغبتها في تعزيز التعاون العربي لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار ومصالح الأمة العربية، التزامها بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية -الاسيما الشريعة الإسلامية- التي تنبذ كل أشكال العنف والإرهاب، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، وهي الأحكام التي تتماشى معها مبادئ القانون الدولي وأساسه التي قامت على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام.⁽⁷⁷⁾

كما أسفرت الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر على المستوى الإقليمي عن توقيع الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالعاصمة الجزائرية.⁽⁷⁸⁾

تعزيزاً لهذه الاتفاقية فقد تمت المصادقة على خطة عمل الجزائر في 2002، تمخض عنها إنشاء المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب بتاريخ 13 أكتوبر 2002، إضافة إلى ذلك فقد سبق للجزائر أن شاركت في أشغال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في الدوحة شهر ديسمبر 2001، هذا المؤتمر أكد أن الإرهاب مخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية، كما أشار إلى ضرورة عدم الخلط بين الكفاح المسلح الذي يراد به خدمة القضايا العادلة ومجابهة الظلم والاحتلال مثلما يحدث في فلسطين.⁽⁷⁹⁾

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

كما أن الاهتمام بتجريم الإرهاب في اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كان كبيرا جدا، ويتجلى ذلك في ديباجة الاتفاقية التي أكدت أن الشراكة المزمع إنشاؤها لن تكون ممكنة التحقق ما لم يتم محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، ثم أبرزت الاتفاقية أهمية محاربة الإرهاب في مادتها 90، مؤكدة على ضرورة التعاون من خلال تبادل الخبرات فيما يتعلق طرق ووسائل محاربة الإرهاب.⁽⁸⁰⁾

بينما دعا المؤتمر العربي الثاني عشر لمكافحة الإرهاب المنعقد بتونس في 24 جوان 2009 على ضرورة الأخذ بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، كما أن الجزائر تعتبر أول دولة بادرت بدفع التعاون الإقليمي من منطلق رؤيتها لمكافحة الإرهاب القائمة على ضرورة وجود تعاون إقليمي وعملياني وعلى إرادة سياسية مشتركة، وقد تمت الموافقة على مبادئ هذه الرؤية خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي في شهر مارس 2010، التي نشطت آليات التنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكرية ولجنة تنسيق المصالح الأمنية، كما تم الاتفاق في اجتماع لوزراء خارجية دول الميدان (الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر) في الساحل الإفريقي الذي انعقد في 20 ماي 2011، على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود المشتركة والحد من مخاطر تنظيم القاعدة الذي ينشط في المنطقة على نطاق واسع.⁽⁸¹⁾

زيادة على ذلك فقد تقدمت الجزائر خلال الاجتماع الأخير لوزراء العدل العرب بجدة باقتراح يتضمن إقامة قواعد أمنية واضحة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية والمتاجرة بالمخدرات على اعتبار أنها هي المنبع الرئيسي لتمويل الإرهاب خاصة في دول الساحل، كما طالبت الجزائر خلال هذا الاجتماع، بتكوين لجنة تتولى صياغة قانون لتجريم دفع الفدية مع إدراجه في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، بل طالبت بمعاينة الدول التي تدفع الفدية للجماعات الإرهابية.

2. البعد العالمي للإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب

يهدف تفعيل التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب العابر للحدود، تم إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22 سبتمبر 2011،⁽⁸²⁾ وتم تشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وترأس هذه المجموعة الجزائر وكندا، حيث تتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب⁽⁸³⁾.

لقد أجمعت مختلف الدول على سداد المقاربة الجزائرية في معالجة ظاهرة الإرهاب لاسيما فيما يخص عدم التفاوض مع الإرهابيين ولا دفع الفدية، فالجزائر التي ما فتئت تحذر من تفاقم خطر الظاهرة، كانت سباقة لدعوة المجتمع الدولي لتجريم دفع الفدية للإرهابيين من أجل تحرير الرهائن، وحرصت الجزائر في مختلف المحافل الدولية والإقليمية على التنبيه بمخاطر هذا الابتزاز، معتبرة ذلك من أهم مصادر تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، لتطالب الجزائر أيضا الدول بالعمل على تجفيف منابع التنظيمات الإرهابية والإجرامية.⁽⁸⁴⁾

وقد أفضت تلك الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا الإطار إلى قرار الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 الذي دعا من خلاله المجتمع الدولي إلى دفع تجريم الفدية للجماعات الإرهابية، وكذا اللائحة 1904 التي أقرها مجلس الأمن الدولي في 17 ديسمبر 2009 لتطبيق الإجراءات التي تستهدف منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية.⁽⁸⁵⁾

كما أفضت كذلك جهود الجزائر إلى قرار الندوة 16 لقمة دول عدم الانحياز في أوت 2012 بإدانة الأعمال الإجرامية المتمثلة في احتجاز الرهائن مرفوقة بطلب الفدية أو تنازلات سياسية، وكذا المصادقة على مذكرة الجزائر حول أفضل الممارسات في مجال الوقاية من الاختطافات التي يقوم بها الإرهابيون مقابل دفع الفدية والحد من المزايا التي تترتب عنها على إثر المنتدى الشامل ضد الإرهاب الذي نظم بالجزائر في أبريل 2012.

في نفس السياق، صادق مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 27 جانفي 2014 على اللائحة رقم 2133 التي تدين عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مقابل فدية أو تنازلات سياسية، وقد أشار مجلس الأمن في الفقرة التاسعة من اللائحة 2133 إلى اعتماد المنتدى العالمي «مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجديدة المتعلقة بمنع عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية وحرمانهم من مكاسبها»، كما شجع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على وضعها في الاعتبار، حسبما يقتضيه الحال وبما يتفق مع ولايتها، بما في ذلك عملها الرامي إلى تسهيل بناء قدرات الدول الأعضاء.⁽⁸⁶⁾

لذلك فإن قرار مجلس الأمن الذي يلزم الدول الأعضاء والشركاء من القطاع الخاص بتنفيذ توصيات لائحته المتعلقة «بحظر تقديم أموال أو أرصدة مالية أو موارد

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

اقتصادية أو غيرها من الخدمات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالفدية أو التنازلات السياسية»، جاء ليكرس فعلا نظرة الدولة الجزائرية التي عبرت عن ارتياحها للمصادقة على اللائحة 2133 واعتبرتها إشارة ايجابية لتفعيل مقاربة دولية شاملة وحل إشكالية تمويل ظاهرة الإرهاب.⁽⁸⁷⁾

الخاتمة

تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال محاربة الإرهاب بكل أشكاله وذلك بالنظر إلى الأزمة التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء بسبب هذه الظاهرة الإجرامية، مما دفعها إلى إصدار ترسانة هامة من القوانين بغية مكافحة الإرهاب، كما أولت الجزائر اهتماما كبيرا للتعاون الدولي على مختلف المستويات لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

زيادة على ذلك وبهدف تفعيل التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب العابر للحدود، فقد تم إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22 سبتمبر 2011، وتم تشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وترأس هذه المجموعة الجزائر وكندا، حيث تتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

كما عملت الجزائر على وضع إستراتيجية دولية تهدف إلى تحسيس شركائها بضرورة التعاون من أجل ضمان الفعالية المطلوبة والعمل على إنجاح الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب العابر للأوطان عن طريق السعي لاستصدار قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن لاسيما أن هذا الأخير قد أكد أن الأمم المتحدة تبقى هي الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى الاستعمال الملائم للوسائل القانونية لمتابعة مرتكبي الجرائم الإرهابية ومن يقف وراءهم وتجفيف مصادر تمويلها والقضاء على شبكات دعمها اللوجستية وقنوات الدعاية المروجة والممجدة لها.

بينما أجمعت مختلف الدول على سداد المقاربة الجزائرية في معالجة ظاهرة الإرهاب لاسيما فيما يخص عدم التفاوض مع الإرهابيين ولا دفع الفدية، فالجزائر التي ما فتئت تحذر من تفاقم خطر الظاهرة، كانت سباقة لدعوة المجتمع الدولي لتجريم

دفع الفدية للإرهابيين من أجل تحرير الرهائن، وحرصت الجزائر في مختلف المحافل الدولية والإقليمية على التنبيه بمخاطر هذا الابتزاز، معتبرة ذلك من أهم مصادر تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، لتطالب الجزائر أيضا الدول بالعمل على تجفيف منابع التنظيمات الإرهابية والإجرامية، وهو ما تجسد فعلا من خلال القرارات التي اتخذها مجلس الأمن لاسيما القرار 1904 (2009)، والقرار 2133 (2014) واللذين يجرمان دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

لكن ينبغي الإشارة إلى أن غياب تعريف دقيق لجريمة الإرهاب الدولي ساهم في انتهاك قواعد القانون الدولي واللجوء إلى القوة بهدف محاربة الإرهاب مثلما حصل في أفغانستان والعراق، وعليه ينبغي الآن تكثيف الجهود الدولية من أجل وضع تعريف محدد ودقيق لجريمة الإرهاب مع تمييزها عن حق الشعوب في تقرير المصير، بهدف ضمان احترام قواعد الشرعية الدولية من طرف الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، مع ضرورة الأخذ بالتجربة الجزائرية الرائدة في محاربة تمويل الإرهاب من جهة؛ ودفع المجتمع الدولي نحو وضع الإطار القانوني الدولي لتعريف الإرهاب الدولي من جهة أخرى.

الهوامش

1. Farid Bencheikh, mesures pénales pour combattre le terrorisme et la criminalité organisée : incorporation dans le droit interne, Cours de perfectionnement de droit international public et privé pour les praticiens organisés par l'Académie du Droit International de la Haye, mars 2007, p 2.
2. Allain Pellet et Vladimir Tzankov, l'état victime d'un acte terroriste : peut-il recourir à la force armée ?, in les nouvelles menaces contre la paix et la sécurité internationales, Journée Franco- Allemande, S.F.D.I, A. Pédone, Paris, 2004, p 95.
3. نشير هنا مثلا إلى مسألة الخلط المتعمد من طرف الدول الغربية بين الحق في المقاومة المشروعة بهدف تقرير المصير وممارسة الأعمال الإرهابية، أنظر خالد حساني، «تأثير التمييز بين الإرهاب والمقاومة على الحق في تقرير المصير»، مداخلة أقيمت بمناسبة الملتقى الوطني حول «مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها: المنطلقات والمآلات»، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، يومي 8/9 ديسمبر 2014.
4. علال فالي، حدود مكافحة تمويل الإرهاب الدولي، مداخلة أقيمت بمناسبة اليوم الدراسي

15. وقعت في فيينا وفي نيويورك في 3 آذار/ مارس 1980، واعتمدت في فيينا في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1979 ودخلت حيز النفاذ في 8 شباط/ فبراير 1987.
16. ملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، المبرمة في مونتريال في 23 أيلول/ سبتمبر 1971، والموقعة في مونتريال، كندا في 24 شباط/ فبراير 1988 ودخلت حيز النفاذ في 6 آب/ أغسطس 1989.
71. اعتمدت في روما في 10 آذار/ مارس 1988 ودخلت حيز النفاذ في 1 آذار/ مارس 1992.
18. اعتمدت في روما في 10 آذار/ مارس 1988 ودخلت حيز النفاذ في 1 آذار/ مارس 1992.
19. وقعت في مونتريال، كندا في 1 آذار/ مارس 1991 ودخلت حيز النفاذ في 21 حزيران/ يونيه 1998.
20. أقرتها الجمعية العامة بموجب القرار 52/ 146 المؤرخ في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1997 ودخلت حيز النفاذ في 23 أيار/ مايو 2001.
21. أقرتها الجمعية العامة بموجب القرار 54/ 109 المؤرخ في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1999 ودخلت حيز النفاذ في 10 نيسان/ أبريل 2002.
22. وقعت في نيويورك في أبريل 2005 وعرضت للتوقيع في 14 سبتمبر/ أيلول 2005.
23. لقد نصت المادة الثانية من هذه الاتفاقية على أن «كل من الدول الأطراف فيها يمكنها أن تمدد نطاق الجرائم الإرهابية لتشمل الأفعال العنيفة والخطيرة الموجهة ضد الحياة أو السلامة البدنية أو حرية الأفراد أو ضد الأموال والممتلكات»، ومن ثم يتضح أن هذه المادة منحت كامل السلطة التقديرية للدولة في تحديد نطاق الجرائم الإرهابية، أمال يوسف، عدم مشروعية الإرهاب في العلاقات الدولية، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 15.
24. الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية.
25. اعتمدت من قبل مؤتمر وزراء الخارجية دول المنظمة المنعقد في واغادوغو المنعقد خلال الفترة من 28 حزيران/ يونيو إلى 1 تموز/ يوليو 1999.
26. اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب المعتمدة خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين المنعقدة في الجزائر من 12 إلى 14 يوليو سنة 1999، وقد صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 79/2000 المؤرخ في 9 أفريل 2000.
27. محمد المصالحة، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الواحد والعشرون، شتاء 2009، ص 64.
28. محمد المصالحة، مرجع سابق، ص 65.
29. عبد الإله محمد النوايسة، مرجع سابق، ص 339.
30. الفقرة الأولى من المادة الثالثة من الاتفاقية.

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

31. الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الاتفاقية.
32. المادة الرابعة من الاتفاقية.
33. أنظر قرار مجلس الأمن رقم 1373 (2001).
34. عرف المشرع الأردني تمويل الإرهاب في نص المادة 147 من قانون العقوبات على النحو التالي «يقصد بتمويل الإرهاب تقديم المساعدات المادية، وكذلك الأسلحة بكافة أنواعها، والمأوى والمؤن والتدريب ووسائل النقل والاتصال والوثائق لجهات إرهابية داخلية أم خارجية، وكذلك القيام بعمليات مصرفية لمصلحتها واستثمار وغسيل أموالها»، عبد الإله محمد النوايسة، مرجع سابق، ص 339.
35. أنظر القانون رقم 05/01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 والموافق لـ 6 فبراير 2005، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهم.
36. سعد بن علي الشهراني، تمويل الإرهاب، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 25، ص 238.
37. محمد مومن، جريمة تمويل الإرهاب في القانون المغربي، <http://bouhania.com/news.php?action=view&id=244>، ص 12.
38. عقل يوسف مقابلة، جريمة غسيل الأموال في عصر العولمة، مجلة الحقوق، كلية الحقوق، جامعة البحرين، المجلد الثاني، العدد الأول، يناير 2005، ص 109.
39. سرى محمود صيام، مكافحة وتجريم غسل الأموال، مجلة نقابة المحامين في طرابلس، لبنان، العدد الأول، 2008، ص 107.
40. الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 بتاريخ 09 فيفري 2005، وقد عرف في مادته الثانية جريمة تبييض الأموال بأنها «يعتبر تبييضاً للأموال: أ- تحويل الممتلكات أو نقلها مع العلم بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه الممتلكات، على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله. ب- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية. ج- اكتشاف الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع علم الشخص القائم بذلك وقت تلقيها أنها تشكل عائدات إجرامية. د- المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المقررة وفقاً لهذه المادة أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها أو المساعدة أو التحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه».

41. حضر مؤتمر الأمم المتحدة للتوقيع على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وفود 154 دولة، وحضور 14 رئيس دولة، ونحو 110 وزيراً للعدل والداخلية، إلى جانب الأمين العام

للأمم المتحدة، وانتهى هذا المؤتمر بالتوقيع على الاتفاقية والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 29/09/2003، وذلك تطبيقا لنص المادة 17 من الاتفاقية.

42. محمود عبد النبي، مرجع سابق، ص 200.

43. Abdallah Benhamou, La lutte internationale contre la corruption.

• مداخلة غير منشورة أقيمت في الملتقى الوطني حول مكافحة الفساد وتبييض الأموال، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، يومي 10 و 11 مارس 2009، ص 1 وما يليها

44. تنص المادة الأولى من الاتفاقية على أنه «الغرض من هذه الاتفاقية تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية».

45. تنص المادة 2/3 على أنه لأغراض الفقرة 1 من هذه الاتفاقية، يكون الجرم ذا طابع عبر وطني إذا:

• ارتكب في دولة واحدة، أو، (ب) ارتكب في دولة واحدة ولكن جانبا كبيرا من الإعداد أو التخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه جرى في دولة أخرى، أو، (ج) ارتكب في دولة واحدة، ولكن ضلعت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة، أو، (د) ارتكب في دولة واحدة، ولكن له آثارا شديدة في دولة أخرى.

46. محمود محمد عبد النبي، المرجع السابق، ص 201.

47. تحولت منطقة الساحل الإفريقي منذ 2003، التي تنشط بها مجموعات إرهابية بعضها تابع لتنظيم القاعدة، إلى أخطر المناطق المعنية بالعمليات الإرهابية واختطاف الرهائن حيث وصل متوسط عدد عمليات الاختطاف إلى 30 عملية سنويا، أنظر، أحمد عظيمي، الإرهاب في الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الاقتصادية والسياسية، العدد 4، 2012، ص 400.

48. محمد مومن، مرجع سابق، ص 16.

49. تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي صوت فيه مجلس الأمن بالإجماع على القرار (1904) في 2009 وقعت انتهاكات لهذا القرار من طرف الدول الأوربية بشكل خاص اسبانيا وفرنسا، حيث دفعت الحكومة الإسبانية مبلغ 8 ملايين أورو في 22 أوت 2010، مقابل تحرير رهائنها المحتجزين في الساحل الإفريقي، أليسيا غمز، أليبير فيلالتا و روك بسكول (Alicia Gamez, Albert vilalta, Roque Pasqual)، والذين تم اختطافهم في 29 نوفمبر 2009 من طرف عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. كما قامت الحكومة الفرنسية بحرق القرار من خلال قيامها بالضغط على الحكومة المالية استجابة لتنظيم القاعدة في الساحل لتحرير رهينة فرنسية محتجزة لديهم مقابل إطلاق سراح إرهابيين مقبوض عليهم وهم في سجن مالي، وتم ذلك في فيفري 2010 حيث تم تحرير الفرنسي بيار كيمات (Pierre

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

(Camatte) مقابل إطلاق سراح أربعة إرهابيين مسجونين في باماكو بينهم جزائريين إضافة إلى دفع فدية لمختار بلمختار.

50. محمد مومن، مرجع سابق، ص 16.

51. سعد بن علي الشهراني، تمويل الإرهاب، مرجع سابق، ص 261.

52. صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 445 /2002 المؤرخ في 27 رمضان 1421 الموافق 23 ديسمبر 2000.

53. محمد مومن، مرجع سابق، ص 22.

54. أنظر نص المادة الثانية من الاتفاقية.

55. أنظر نص المادة 12 من الاتفاقية.

56. أثار أحداث 11 سبتمبر 2001 تساؤلات كثيرة حول مسألة التدخل الدولي بدعوى مكافحة الإرهاب إثر الهجوم على الولايات المتحدة، حيث اتخذ مجلس الأمن في اليوم التالي القرار رقم 1368 يدعو فيه جميع الدول إلى العمل معا بصفة عاجلة من أجل تقديم مرتكبي هذه الجماعات الإرهابية ومنظميها ورعاتها إلى العدالة، وطالب المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده من أجل منع الأعمال الإرهابية وقمعها وذلك عن طريق زيادة التعاون والتنفيذ التام للاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، أنظر:- عبد القادر البقيرات، التعاون الأمني الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، العدد 2، 2009، ص 276.

57. Adama Kpodar, « Considérations juridiques sur la résolution 1373 (2001) du Conseil de sécurité », Revue de la recherche juridique –Droit Prospectif- , N° 02, 2004, p 1263.

58. أنظر الفقرة الأولى من القرار 1373 (2001).

59. المرجع نفسه.

60. أنظر نص المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة.

61. Walter Gehr, « Le Comité contre le terrorisme et la résolution 1373 (2001) du Conseil de sécurité », Actualité et Droit International, Janvier 2003, p 1. (www.ridi.org/adi)

62. <http://www.un.org/arabic/terrorism/securitycouncil.shtml>

63. محمد مومن، مرجع سابق، ص 24، صالح السعد، التعاون الدولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، اتحاد المصارف العربية، 2008، ص 276.

64. يبلغ عدد الدول الأعضاء بالمجموعة 18 دولة هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا و اليمن.
65. محمد مومن، مرجع سابق، ص 24.
66. الجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة بتاريخ 12 جوان 1991.
67. الجريدة الرسمية رقم 70، الصادرة بتاريخ 01 أكتوبر 1992.
68. الجريدة الرسمية رقم 61، الصادرة بتاريخ 12 أوت 1992.
69. الجريدة الرسمية رقم 25، الصادرة بتاريخ 25 أبريل 1993.
70. الأمر رقم 59 /11 المؤرخ في 25 فبراير 1995 المعدل والمتمم للأمر رقم 66 /156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات.
71. القانون رقم 06 /22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006.
72. القانون رقم 04 /14 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.
73. القانون رقم 01 /08 المؤرخ في 26 يونيو 2001.
74. الأمر 59 /10 المؤرخ في 25 فبراير 1995.
75. القانون رقم 05/01 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 بتاريخ 09 فيفري 2005.
76. أنظر القانون رقم 05 /01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق لـ 6 فبراير 2005، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهم.
77. صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98 /413 المؤرخ في 7 ديسمبر 1998.
78. اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية للوقاية ومكافحة الإرهاب المعتمدة خلال الدورة العادية الخامسة والثلاثين المنعقدة في الجزائر من 12 إلى 14 يوليو سنة 1999، وقد صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 79/2000 المؤرخ في 9 أبريل 2000.
79. عادل المسدي، الهجمات الإرهابية والعدوان المسلح في ضوء المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، مداخلة أقيمت بمناسبة اليوم الدراسي الدولي حول إشكالية الإطار القانوني لمحاربة الإرهاب الدولي، الذي تم تنظيمه بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، يوم 26 فيفري 2014، ص 33.

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الإرهاب
وتحديد الإطار القانوني لمفهوم الإرهاب الدولي

80. المرسوم الرئاسي رقم 159 /05 المؤرخ في 27 أبريل 2005، يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، الموقع بفلونسيا يوم 22 أبريل 2002، الجريدة الرسمية رقم 31، الصادرة بتاريخ 30 أبريل 2005.

81. علي لبوخ، الإرهاب في الساحل وأثاره على الأمن الوطني، مجلة المدرسة العليا الحربية، الجزائر، العدد السادس، جوان 2013، ص 132.

82. المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مبادرة اقترحتها الولايات المتحدة الأمريكية، ودعمتها عدة دول من بينها الجزائر، تم تأسيسه بصورة رسمية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء في 22 سبتمبر 2011، بهدف مساعدة الدول التي هي في المواقع الأمامية والمناطق المتضررة من الإرهاب للحصول على الوسائل التي تمكنها من التعامل مع التهديدات التي تواجهها.

83. تتمثل الدول الأعضاء في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في كل من الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، أستراليا، كندا، الصين، كولومبيا، الدانمرك، مصر، فرنسا، ألمانيا، الهند، إندونيسيا، إيطاليا، اليابان، الأردن، المغرب، هولندا، نيوزلندا، نيجيريا، باكستان، قطر، روسيا، المملكة العربية السعودية، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سويسرا، تركيا، الإمارات العربية والمملكة المتحدة.

84. الدور المحوري للجزائر واعتراف دولي بخبرتها في مكافحة الإرهاب والجريمة، مجلة القوات البرية، العدد 40، مارس 2014، ص 17.

85. أنظر القرار 1904 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6247 المعقودة في 27 كانون الأول/ديسمبر 2009.

86. أنظر القرار 2133 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 7101 المعقودة في 27 كانون الثاني/يناير 2014.

87. الدور المحوري للجزائر واعتراف دولي بخبرتها في مكافحة الإرهاب والجريمة، مرجع سابق، ص 17.